برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٧ - ٢٠٠٠/٥/١٩

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٦ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2000/6-A/1
14 April 2000
ORIGINAL: ENGLISH

المشروع الإنمائي - نيبال ٥٥٧٢ (التوسع الأول)

أعمال البنيات الأساسية في المجتمعات المحلية الريفية

عدد المستفيدين:	**حوالي ٠٠٠ ٤٥٣ مستفيد في السنة**
مدة المشروع:	سنتان (يناير/كانون الثاني ٢٠٠١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	٥١٩ ١١١ ١٦ دولاراً
مجموع تكاليف الأغذية:	٠٠٠ ٨٧٥ ١٠ دولار
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة والمجتمعات المدنية:	٧١٣ ٣٢٢ ٩ دولاراً
مساهمات الشركاء في مجال المساعدات الفنية:	٦٦٧ ٧٤٩ ٢ دولاراً

كان الدولار الواحد يعادل ٦٨,٤ روبية نيبالية في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩.

الموجز

تندرج نيبال ، التي يبلغ عدد سكانها ٢٢ مليون نسمة ، في عداد أقل البلدان نمواً وتعتبر من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ولقد بلغ متوسط صافي دخل الفرد فيها ٢١٠ دولارات في عام ١٩٩٨. وقدر مسح حكومي أجرى في عام ١٩٩٥ أن ٤٢ في المائة من السكان (مقابل ٣١ في المائة في عام ١٩٧٧) يعيشون دون حد الفقر الذي لا يتجاوز ٦٥ دولاراً للفرد في العام. ويحصل ٧٠ في المائة من السكان على أقل من دولار واحد في اليوم. ووفقاً لتقديرات تقرير التنمية البشرية الذي يصدره **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ، يبلغ مؤشر التنمية البشرية في نيبال ٠,٤٦٣ بمعدل وفيات للأطفال دون سن الخامسة يصل إلى ١١٨ حالة في الألف. ويمثل التمييز المنتظم على أساس نوع الجنس سمة ملازمة لوجود النساء وهي تتجاوز الحدود الطبقية والطائفية والأثنية وتفود إلى تأثير الفقر بشكل مركز على النساء في كل قطاع اجتماعي واقتصادي. ووفقاً لبيان ميزانية الأغذية لعام ١٩٩٨/١٩٩٧ ، لم تقابل احتياجات القطر من الحبوب عن طريق الاستيراد إلا بنسبة ٥ في المائة، ومع ذلك عانى ٤٧ في المائة من السكان معدل طاقة غذائية غير كاف. ولقد حددت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع في **البرنامج** في نيبال خمس مجموعات تتكون من ٢٣ مقاطعة سيتم التركيز عليها في المستقبل. وتمثل هذه المقاطعات أكثر المناطق تأثراً بالعجز الغذائي وأضعفها فيما يتعلق بوقع الكوارث الطبيعية وأشدها معاناة من تفشي سوء التغذية.

ووفقاً للقرار **المجلس التنفيذي** رقم ١٩٩٩/م ت-س/٢ يحقق هذا المشروع ثلاثة من أهداف **البرنامج** الاستراتيجية وهي: (١) تمكين الأسر الفقيرة من الحصول على الأصول المادية والحفاظ عليها؛ (٢) تخفيف آثار الكوارث الطبيعية في المناطق التي تعاني من الأزمات المتكررة من هذا النوع ؛ (٣) تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة فيما يتعلق بأمنها الغذائي من التحول إلى سبل لكسب العيش أكثر استمرارية؛

ويهدف المشروع، استناداً إلى إطار الحكومة لتخفيف الفقر وتأسيساً على الهياكل اللامركزية للحكومة المحلية ، لتمكين الفقراء من تعزيز وضعهم فيما يتعلق بأمنهم الغذائي على أساس مستدام وذلك بحشد قدراتهم في مجال العون الذاتي لخلق أصول إنتاجية . وستشمل هذه طرق ومسالك خضراء ، وهياكل للتحكم في الفيضانات وعوامل تعرية التربة ، ومنشآت الري صغيرة الحجم ، ومبادرات الأمن الغذائي الصغيرة التي لا تسبب الضرر على المستويين المجتمعي والبيئي.

ويركز **البرنامج** في مناطق 'تراى'، (المنخفضة) على الأسر التي تعيش على ضفاف الأنهر التي تتهددها الفيضانات على نحو خطير. ويمد **البرنامج** يد المساعدة في الهضاب للأسر التي لا تتسم طرقها لكسب العيش بالاستمرارية في غياب تحول نحو ممارسات زراعية أكثر إنتاجية وسليمة بيئياً. وسيدعم **البرنامج**، في المناطق الجبلية النائية ، حيث يندرج تقريباً كل إنسان في فئة الفقراء الجوعى، فرصاً للكسب حيث تمكن المساعدات الغذائية الأسر من القيام بتغييرات إيجابية تتسم بالاستمرارية في نظمهم الزراعية. ويقوم المقترح الحالي على مشروع أعمال البنيات الأساسية في المجتمعات المحلية الريفية الذي ظل منذ إنشائه برنامجاً مشتركاً فيما بين **البرنامج**، ووزارة التنمية المحلية، و**الوكالة الألمانية للتعاون الفني**. وتتولى وزارة التنمية المحلية في هذا البرنامج المشترك مسئولية التنفيذ إجمالاً. وتطلب المساعدات الفنية من وزارة الموارد المائية، ووزارة الغابات وحفظ التربة ، وأيضاً من القطاع الخاص، والجهات المانحة ومن تلك المنظمات غير الحكومية التي توفر الخدمات الفنية والاجتماعية. وتحصل الحكومة حالياً على مساعدات فنية كبيرة من **الوكالة الألمانية للتعاون الفني** لمشروع أعمال البنيات التحتية في المجتمعات المحلية الريفية، ومن المتوقع أن يستمر هذا التعاون.

ونتيجة لتجربة المشروع الجاري الذي حصل على تقييم إيجابي من قبل بعثة مشتركة بين **البرنامج** والحكومة الألمانية في عام ١٩٩٧، يهدف هذا التوسع إلى الآتي:

(أ) استمرار النهج الناجح القائم على المجتمعات المحلية والعون الذاتي في التخطيط والتنفيذ والرصد ؛

(ب) تبني نهج ، على أساس تجريبي ، يقوم على الغذاء مقابل العتالة لنقل الأغذية للمقاطعات النائية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي حيث تشتد الحاجة إليها؛

(ج) مد العمل مع الأسر المستفيدة لدورة تستمر لثلاثة أعوام عوضاً من عام واحد؛

(د) دعم وتعزيز تمكين النساء على نحو أكبر في إطار المشروع مما يعني ليس زيادة مشاركة النساء كعاملات فحسب ولكن أيضاً مشاركتهن المعززة في عملية اتخاذ القرار؛

(ه) إحكام استراتيجية الغذاء مقابل العمل بغية إدماج بنيات المجتمعات المحلية في مبادرات الأمن الغذائي صغيرة النطاق التي تستفيد منها الأسر؛

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم وآسيا وأوروبا الشرقية: Ms J. Cheng-Hopkins رقم الهاتف: 066513-2209

منسق برامج نيبال: Ms C. Ushiyama رقم الهاتف: 066513-2359

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

معلومات أساسية

١- تتدرج نيبال في عداد أفقر الدول وأقلها نمواً. وتقدر نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر حسب ما تحـــدده الحكومة بحوالي ٤٢ في المائة أو ٩,٢٤ مليون نسمة. وتعيش نسبة ٧٠ في المائة من سكان نيبال الذين يبلغ عددهـــم ٢٢ مليوناً على أقل من دولار واحد في اليوم. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية الذي أصدره **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في عام ١٩٩٩، تحتل نيبال موقعاً قريباً من القاع إذ تتبوأ المرتبة ١٤٤ من اصل ١٧٤ بلداً.

٢- وتتأثر النساء خاصة بالفقر. ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت مؤخراً أن النساء يعملن لفترة تزيد لأربع ســاعات في اليوم عن الفترة التي يعمل فيها الرجال ولكنهن لا يتحكمن في الدخل الذي يساهمن في الحصول عليه. وتحد القيـــم الثقافية. وفرص الحصول المحدودة على التعليم، والعوائق المتعلقة بقدرتهن على الحركـــة والانتقـــال، والمســـؤوليات الأسرية من فرص النساء في المشاركة السياسية والوصول إلى مواقع السلطة. ويقل العمر المتوقع للنساء في نيبـــال، على غير ما هو معهود، عن عمر الرجال.

٣- ونتيجة لأداء نيبال الزراعي الضعيف عبر العقود الماضية، تواجه البلاد الآن تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائـــي. فالحيازات من الأراضي الزراعية صغيرة ومبعثرة. ويحد سوء الطرق الريفية من فرص استخدام المدخلات الزراعيـــة المحسّنة كما يظل الرى غير كاف رغم توافر موارد المياه. وبالإضافة إلى ذلك، تجاوز النمو السكاني الزيـــادات فـــي إنتاج الأغذية. وأنتجت نيبال في بداية التسعينات ١٩٨,٢ كيلو غرام من الغذاء للفرد. ولكن بحلول عام ١٩٩٧، وهـــو العام الأخير الذي توافرت فيه البيانات، تدنت فرص حصول الفرد على الأغذية بنسبة ٦,٣ في المائة.

٤- ولقد حدد تحليل هشاشة الأوضاع في نيبال الذي اضطلع به **البرنامج** المقاطعات التي تعاني فيها الأسر من انعدام الأمن الغذائي بسبب عدم توافر الأغذية عموماً (كما هو الحال في المقاطعات الجبلية النائية)، أو بسبب انعدام فـــرص الحصول على ما يكفى من الأغذية (كما هو الحال في "تيراى"). ومن الواضح أن المشاكل المزمنة المتعلقة بالاستهلاك غير الكاف للأغذية تقع حتى في المناطق التي تنتج فوائض غذائية عموماً. ويقترح **البرنامج** الإنهاء التدريجـــي عـــام ٢٠٠١ ٢٠٠٢ للعمل في المقاطعات، أو في المناطق داخل المقاطعات، التي تنتج ما يكفى من الأغذية للاســـتهلاك، وتحديد المجموعات التي تعانى من انعدام الأمن الغذائي والمجموعات المهمشة التي تعيش في المقاطعات التي تتمتـــع بفائض غذائي على نحو أكثر دقة، والتوسع في الأنشطة لتشمل المقاطعات الهضبية والجبلية النائية. ويتوقع أن يكـــون تحديد المستفيدين في إطار مشروع أعمال البنيات التحتية في المجتمعات المحلية الريفية أثناء فترة المشروع دقيقاً علـــى نحو متزايد نتيجة للعمل التحليلي الواسع للأمن الغذائي الذي بدأ في يناير/كانون الثانى من عام ٢٠٠٠. ويـــهدف هـــذا العمل، بمساعدة **المرفق الألماني للمساعدات الفنية**، لتوفير معلومات متعمقة عن أسباب انعدام الأمـــن الغـــذائي فـــي مقاطعات المشروع والوسائل الكفيلة بالتصدى لها.

٥- وخلص تحليل هشاشة الأوضاع الذي قام به **البرنامج** في نيبال إلى أن العزلة وانعدام فرص الوصـــول بالنســـبة لسكان الريف في هضاب وجبال المقاطعات الغربية، والذي نتج عنه ضعف فرص الوصول إلى الأســـواق، وارتفـــاع أسعار الأغذية، وعدم انتظام الخدمات الحكومية، وشح الفرص الاقتصادية، قادت جميعها إلى تركيز الفقر بصورة حادة في تلك المناطق. وقد يعيش الفقراء الجوعى في مناطق يستغرق الوصول منها مشياً على الأقدام إلى أقـــرب طريـــق مفتوح للمركبات ١٨ يوماً.

٦- ويعمل **البرنامج** في الهضاب مع أسر يبلغ متوسط عدد أفرادها ستة أشخاص: الأب والأم وثلاثة أو أربعة أبناء وجد أو جدة متقدمة في السن. وتعيش الأسر عادة في منازل صغيرة على سفح تل تحيط به أرض زراعية تقل مساحتها عن هكتار واحد لا تصلح إلا لزراعة الذرة أو الشعير. وتوفر الزراعة ما تحتاجه الأسرة لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر في العام. ولكي تتمكن الأسرة من مجابهة أعباء المعيشة، يضطر الأب أو أحد الأبناء الكبار في أحيان كثيرة للهجرة إلى الهند للعمل أجيراً في المزارع في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني إلى يونيو/حزيران. وكثيراً ما تقع هذه الأسر في مصيدة الجوع. وتستخدم التحويلات في تسديد الديون التي تعين الأسرة على تلبية احتياجاتها أثناء الهجرة. ولا يتبقى شئ يذكر من رأس المال يمكن استثماره في أصول أكثر إنتاجية فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وهكذا تتواصل دورة عدم كفاية الأغذية.

٧- ويسهل تحديد المستفيدين في المناطق الجبلية النائية لأن جميع السكان تقريباً في هذه المناطق الشاسعة ذات الكثافة السكانية المتدنية من الفقراء. ووسط مناخ يتسم بالقسوة، ومنحدرات شاهقة وأرض متدهورة، استغلت المجتمعات المحلية موقعها على الطريق التجارية لمنطقة التبيت للعمل في التجارة. ولقد جاءت نهاية هذه الوسيلة لكسب العيش قبل جيل عندما علقت التجارة عبر الحدود رسمياً. وتعتمد الأسر اليوم على زراعة الكفاف والهجرة إلى أجزاء أخرى من نيبال والهند من أجل البقاء. ولكن هناك بالتأكيد بعض الفرص إذ تعتبر المناخات الصغيرة داخل المنطقة مثالية للبستنة وحصاد المنتجات الحراجية غير الخشبية مثل الأعشاب الطبية.

٨- وعلى الرغم من أن الكثير من مقاطعات "تيراى" تنتج فائضاً جيداً من الأغذية، إلا أن مشكلات التوزيع الداخلي التي تسببها تكاليف الترحيل المرتفعة، مقرونة بفرص وصول أرخص وأسهل من غيرها لسوق الهند الضخم، تأثر على مجموعة **البرنامج** من المستفيدين بطريقتين: أولاً، لا تشجع قوى السوق الأرز النيبالي على الوصول إلى أقاليم العجز الغذائي الحاد في الهضاب. وثانياً، تقل فرص حصول الفقراء الجوعى على الأغذية نسبة لافتقار عدد كبير منهم للأراضي الزراعية، وفرص العمل المحدودة، وضعف القوة الشرائية. وقد يجد الفقراء الجوعى فرصاً للعمل الموسمي مدفوع الأجر في مزارع ملاك الأرض، ولكن سرعان ما يواجهون العطالة مرة أخرى أثناء فصل الجفاف.

٩- ويعمل **البرنامج** مع الأقليات القبلية والطائفية التي لا تملك أرضاً تذكر، وأيضاً مع النساء في مقاطعات "تيراى". ويشكل هؤلاء حالياً حزاماً بيئياً تفوق كثافته السكانية كثافة أي منطقة أخرى في نيبال حيث يعيش ما يربو على ٢٥٤ شخصاً في الكيلو متر المربع مقارنه بـ ٢٨ في الحزام الجبلي و١٣٧ في الحزام الهضبي. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل منطقة "تراى"مغنطيساً للمهاجرين" يجذب مستوطنيين جدد من المجتمعات المحلية في الهضاب حيث تسوء الأوضاع الاقتصادية، وتزيد الكثافة السكانية في الهكتار من الأرض الزراعية بنسبة ٥٠ إلى ١٠٠ في المائة عنها في المناطق الأخرى. وفى الوقت الذي تدلل فيه حركة الناس هذه على استراتيجية هامة للتصدى للمشاكل، فإنها تخضع غابات "تيراى" النادرة أو الأراضي الهامشية للضغوط. وتستقر مجموعة **البرنامج** من المستفيدين في الأراضي الهامشية التي لا يريدها أي إنسان أخر، وتعيش في سهول الفيضان قرب الأنهار، أو تزحف على الغابات المحمية.

مساعدات البرنامج السابقة

١٠- وبلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية لنيبال في عام ١٩٩٨، ٤٦٩,٢ مليون دولار. وقدرت المساعدات الإنمائية التي قدمها **البرنامج** في العام نفسه بـ ٥ ملايين دولار تقريباً وهي تشمل ٢٣٠ ١٢ طناً من المعونة الغذائية.

ووفرت مساعدات إضافية قدرت بـــ ٥,٤ مليون دولار لتسليم ١٩٨ ١٩ طناً من الأغذية لـــ ٥٠٠ ٩٤ لاجئ بوتـــاني في شرق نيبال. ووفر **البرنامج** ٨٧ في المائة من المعونة الغذائية التي بلغت ٢٣٧ ٣٦ طناً استلمتها نيبال فـــي عـــام ١٩٩٨. ووفرت كندا وفرنسا على أساس ثنائي ما تبقى من المعونة الغذائية (٨٠٨ ٤ أطنان) تحت مظلـــة البرنـــامج الخاص بمشاريع المعونة الغذائية.

١١- وبدأ العمل المتعلق بصيغة الغذاء مقابل العمل في منتصف السبعينات واستمر خلال عام ١٩٩٢ كواحد من آليـات الحكومة الرئيسية لتمويل الأعمال العامة. ونفذت المشاريع مركزياً مع التركيز على الطرق والممرات الريفيـــة ولكـــن كان أثر هذه المشاريع محدوداً. وخرج **البرنامج** بدرسين رئيسيين من هذه التجربة. أولاً، ولكي يتسنى تعزيز فـــرص بناء أصول ذات صلة تتسم بالاستمرارية، لابد للمستفيدين أنفسهم من تحديد وإدارة ــ بل و "امتلاك" هـــذه الأصـــول. وينبغي أن تهدف المساعدات التنظيمية، والمالية، والفنية فوق كل شئ لتعزيز هذه الملكية. ثانياً، المعونة الفنية شـــرط لازم لبناء أصول دائمة. وأصبحت هذه الدروس مبادئ جوهرية يقوم عليها المشروع ٥٥٧٢. الذي بدأ في أواخر عـام ١٩٩٥.

١٢- وأثبت هذا النهج نجاحه. وخلص تقييم مشترك في منتصف المدة اضطلعت به الحكومة الألمانية و**البرنامج** فـــي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ (الوثيقة WFP/EB.2/98/3/2) إلى أن. "الشراكة بين الحكومـــة و**البرنـــامج** و**الوكالـــة الألمانية للتعاون الفني**، التي بدأت في مرحلة مبكرة واستمرت أثناء فترة تنفيذ المشروع، كانت عاملاً رئيسياً وإيجابيـــاً في هذا النجاح، خاصة إذا تذكرنا أن مساعدات **البرنامج** السابقة لقطاع الطرق تأثرت سلباً بانعدام المدخلات التكميليـة، بما في ذلك دعم الإدارة. "ولقد أثبتت المساعدات الفنية، بما في ذلك دعم جهود التعبئة المجتمعية، إنها المكون الحاســم والضروري لتهيئة المجتمعات المحلية، فيما يتعلق بالتدريب والإشراف على بناء الأصول، وتوفير الدعم للمجموعـــات بعد بناء الأصول للتأكد من حصولها على الحد الأقصى من المزايا.

أهداف المشروع ومنجزاته المرجوة

الهدف على المدى البعيد

١٣- ويهدف المشروع، في نطاق الإطار الحكومي لتخفيف الفقر وتأسيساً على الهياكل اللامركزية للحكومة المحليـــة، لتمكين الفقراء من تعزيز أمنهم الغذائي بشكل مستدام وذلك من خلال بناء الأصول الإنتاجية اعتمـــاداً علـــى قدراتـــهم الذاتية في مجال العون الذاتي.

الأهداف العاجلة

١٤- يرمى مشروع أعمال البنية الأساسية في المجتمعات الريفية لمساعدة الأسر الفقيرة على الآتي:

(أ) الحصول على الأصول المادية وصيانتها.

(ب) تخفيف آثار الكوارث الطبيعية في المناطق التي تعاني من هشاشة في الأوضاع.

(ج) التحول إلى طرق أكثر استدامة لكسب العيش.

١٥- وستساعد أغذية **البرنامج** في المناطق التي ستعمل فيها المجموعات المستفيدة على الآتي :

(أ) استثمار الوقت في بناء الأصول الإنتاجية التي تفضى إلى الأمن الغذائي.

(ب) تحسين فرص الوصول في الريف، والإنتاج الزراعي، وأساليب إدارة الموارد الطبيعية.

(ج) تعزيز بناء القدرات على المستوى المحلى، خاصة بالنسبة للنساء.

١٦- هناك ترابط بين هذه الأهداف الثلاثة. وستقلل الأغذية التي يوفرها **البرنامج** الفجوة الغذائية التي تعانى منها الأسر المستفيدة بشكل دوري كما ستوفر وثار أمان مما يتيح الوقت للمتلقين للاستثمار في الأصول الإنتاجية التي تعزز الأمن الغذائي. ونظراً لأن المجتمعات المحلية المستفيدة ستشارك في كل المراحل المتعلقة ببناء هذه الأصول، يتوقع **البرنامج** أن تتعزز عملية بناء القدرات، خاصة وسط النساء. وستقوم المجموعات المستفيدة على نحو متزايد بتحديد احتياجاتها بنفسها، وبتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم أي مشاريع إنمائية ذات صلة بحياتها في المستقبل. وفى هذا الخصوص، خلص استعراض نصف المدة المشترك بين **البرنامج** و**الوكالة الألمانية للتعاون الفني** إلى أن "المعونة الغذائية كانت مفيدة كمورد لحشد قدرات فقراء الريف بغية تمكينهم من المشاركة في بناء البنية الأساسية".

١٧- وستوفر الأصول التي تبني خلال فترة المشروع فوائد كبيرة فيما يتعلق بالأمن الغذائي للمجموعات المستفيدة على الأجل الطويل. وتظهر عمليات التقييم التي تمت في إطار المشروع. إن التحسينات في شبكات النقل الريفي على وجه التحديد أفضت بالمقابل إلى تعزيز فرص حصول أهل الريف على الخدمات الاجتماعية، مثل مرافق الرعاية الصحية، والمرافق التعليمية، والأسواق أيضاً.

النتائج المتوقعة

١٨- ويتوقع أن يفضى المشروع إلى ثلاث نتائج مترابطة إذا ما قدر لهذه الأهداف أن تتحقق:

(أ) توفير حصص غذائية أساسية لتغذية ما يصل إلى ٠٠٠ ٤٥٣ شخص على مدى ثلاثة أعوام أثناء المواسم الزراعية الشحيحة؛

(ب) التخطيط لأربعة أنواع من الأصول وتشييدها وصيانتها؛

تشييد ٣٣٥ كيلو متراً من الطرق الخضراء والممرات تربط ٢٥٠ قرية بالشبكة الرئيسية للطرق والممرات؛

حماية ٣٩٠ هكتارا من الأرض من خلال تدابير التخفيف من آثار الفيضانات؛

تغطية ٣٠٠ هكتار من خلال عمليات الري على نطاق ضيق؛

استخدام ٥٧٧ هكتارا من الأرض بطريقة تحقق إنتاجية واستمرارية أكثر من خلال المبادرات صغيرة النطاق مثل الزراعة الحراجية ، والمحاصيل النقدية، وبرك تربية الأسماك، والمنتجات الحراجية غير الخشبية أو التدريب لاكتساب المهارات؛

وستقام هذه الأصول من خلال العمالة في أنشطة الغذاء مقابل العمل كما هو موضح في الجدول أدناه:

الأصول التي ستنشأ من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل		
نوع الأصول	أيام العمالة (بالملايين)	النسبة المئوية لأنشطة الغذاء مقابل العمل
الطرق والممرات الخضراء	٣,٩	٥٠
تخفيف آثار الفيضانات	١,١٧	١٥
الري على النطاق الضيق	١,١٤	١٥
المبادرات صغيرة النطاق	١,٥٧	٢٠

(ج) قدم أعضاء ما يقرب من ٣٥٠ لجنة من لجان تنمية القرى ، وموظفو الحكومات المحلية المساعدة فيما يتعلق بتدابير بناء القدرات . وقد شمل ذلك :

أعضاء ١ ٢٠٠ مجموعة من مجموعات المستخدمين في المجتمعات المحلية دربوا على أساليب البناء القائمة على العمالة المكثفة والسلامة البيئية. وسيسهم هذا في تعزيز قدرات مجموعات المستخدمين وثقتها بنفسها في تنظيم وتطوير الأصول لمجتمعاتهم.

ودرب ما يقرب من ٣ ٥٠٠ عضو من أعضاء لجان مجموعات المستخدمين على الأساليب التي تتسم بالشفافية في إدارة المشروعات. ويحصل ما يقرب من ١ ٧٥٠ امرأة من أعضاء مجموعات المستخدمين على مساعدات خاصة لتعزيز دورهن في عملية اتخاذ القرار في إطار المشروع.

درب حوالي ٢٦٠ من موظفي الدعم في الحكومة المحلية (من المهندسين، والمشرفين وغيرهم) على تقنيات البناء القائمة على العمالة المكثفة والسلامة البيئية، والتعبئة الاجتماعية، والتخطيط القائم على المشاركة الذي يراعى تمايز الجنسين، والأشراف على المشروع. ويحصل ٢٠٠ من موظفي الحكومة العاملين في البرنامج على الخبرة في هذه المجالات.

دور المعونة الغذائية وطرقها

الوظائف

١٩- وتتمتع الأغذية بميزة مقارنة بالنقد في مناطق الهضاب النيبالية نسبة لضعف أسواق الحبوب الغذائية هناك. ويقضى الفقراء الجوعى في مناطق المستفيدين جزءاً كبيراً من وقتهم في الأعمال العرضية التي يحصلون نتيجة لها على أجور عينية أو نقدية تستخدم للحصول على الأغذية من أسواق بعيدة. وهكذا تسهم الأجور العينية أيضاً في توفير الوقت واستثماره في أنشطة أكثر إنتاجية.

٢٠- وتكمل المعونة الغذائية في مناطق المشروع (أنظر الخريطة المرفقة في الملحق الرابع) الأغذية المتاحة للأسر الفقيرة مما يسمح لها بالمشاركة في الأنشطة الإنمائية. وتعزز المعونة الغذائية، نسبة لدورها في تخفيف آثار النقص في

الأغذية الذي تعانيه الأسر الفقيرة في المواسم الشحيحة، الأمن الغذائي وسط الأسر المستفيدة أثناء مدة سريان المشروع.

٢١- وتوقت الأنشطة القائمة على العمل في المشروع بحيث تحدث أثناء موسم ركود الأنشطة الزراعية الذي يستمر من نوفمبر/تشرين الثاني ــ ديسمبر/كانون الأول إلى أبريل/نيسان ــ مايو/أيار. وهذا أيضاً هو الوقت الذي تشح فيه الأغذية إلى أقصى حد. وفى بعض المناطق، يختار الناس العمل بشكل منتظم في مشاريع أعمال البنيات الأساسية في المجتمعات المحلية الريفية خلال موسم ركود الأنشطة الزراعية عوضاً عن الهجرة إلى الهند بحثاً عن فرص العمل الموسمي.

٢٢- وتتمتع الأغذية في منطقة "تراى" بمزايا أخرى. وقد تتوافر الأغذية في الأسواق، إلا أن المستفيدين لا يملكون من الموارد ما يكفى لشرائها. وينطوي استخدام الأغذية في "تراى" على وظيفة هامة فيما يتعلق بتحديد المستفيدين لأن الفقراء الجوعى وحدهم هم الذين يعملون مقابل هذا النوع من السداد.

٢٣- إن مشكلة استهلاك الغذاء في مناطق المشروع معروفة. ويشير المسح الصحي للأسرة (١٩٩٦) إلى ظهور حالات تقزم، نتيجة لسوء التغذية الذي يعاني منه الأطفال، تتراوح بين ٥٥ إلى ٦٦ في المائة في مقاطعات المشروع . ويمثل انعدام الأمن الغذائي الأسرى سبباً هاماً في ذلك فهو، مقروناً بالمشاكل الصحية المنتشرة بشكل واسع، يعرض الأسر لمخاطر كبيرة على المستوى التغذوي.

الأغذية وأسباب اختيارها

٢٤- اختير الأرز الخشن سلعة غذائية وحيدة لأربعة أسباب:

(أ) الأرز غذاء رئيسي في أغلب المقاطعات التي يعمل بها المشروع ولهذا السبب فهو مقبول جداً وله قيمته بالنسبة للمستفيدين؛

(ب) ينتج فائض من الأرز الخشن في "تيراى" مما يجعل شراء هذه السلعة محلياً شئ ممكن؛

(ج) يعتبر الأرز الخشن أفضل من الناحية التغذوية مقارنة بالأرز الرفيع المعروف بأسم مانسولى وهو السلعة التي استخدمت في المرحلة الأولى للمشروع؛

(د) وأوصت البعثة المشتركة للتقييم في نصف المدة بالتحول للأرز الخشن نسبة لفوائده الناجمة عن التوجيه الذاتي، إذ أن الأرز المانسولى له قيمة سوقية أعلى؛

٢٥- لا ينتشر استخدام الأرز الخشن في المقاطعات النائية والمرتفعة. وسيتم، على نطاق تجريبي صغير، استكشاف بدائل للأرز مع التوسع التدريجي للمشروع في هذه المناطق مثل القمح الذي يشترى محلياً أو الحنطة السوداء أو الدخن أو الذرة الشامية.

٢٦- ويقترح لهذا التوسع معدل أجور معياري يبلغ ٤ كيلو غرامات من الأرز الخشن لكل يوم عمل (قياساً على معايير العمل الحكومية)، بالإضافة إلى أجر نقدي أسمي توفره الحكومة المحلية. ويقدر الأجر الإجمالي بـ ٧٧ في المائة من معدل الأجر المعتاد للعمل الزراعي في الهضاب وهو أعلى قليلاً في المقاطعات الجبلية. وليس هناك من توقع لأن

تنافس أنشطة الغذاء مقابل العمل في هذه المناطق ما يتوافر من فرص في سوق العمل الزراعي نسبة لمحدودية الطلب على الخدمات الزراعية في اقتصاد كفاف زراعي ولأن أنشطة المشروع تتم في موسم ركود الأنشطة الزراعية.

استراتيجية المشروع

٢٧- وسيوظف هذا التوسع في المشروع الذي يمتد لعامين كمرحلة انتقالية بين نهاية المرحلة الجارية (٢٠٠٠/١٢/٣١) وبداية البرنامج القطري لنيبال في تاريخ مبكر من عام ٢٠٠٢. واقترح عامان بغية توفير فترة انتظار كافية لحشد الموارد والتسليم نظراً للطبيعة الموسمية لهذا المشروع الذي لا تتبع فيه الدورات نظام السنة التقويمية. وستدخل تدريجياً خلال هذا التوسع ثماني مناطق.

استراتيجية التنفيذ

٢٨- ويتبع هذا التوسع استراتيجية الشراكة المؤسسية نفسها التي تبعها مشروع أعمال البنيات الأساسية حتى الآن. وينفذ المشروع حالياً بالشراكة مع ثلاث وكالات رئيسية هي: **البرنامج**، ووزارة التنمية المحلية، و**الوكالة الألمانية للتعاون الفني**. ويوفر **البرنامج** الموارد، وتوفر وزارة التنمية المحلية هيكلاً للتنفيذ على مستوى المركز في كاتموندو وفى مناطق المشروع، في الوقت الذي توفر فيه **الوكالة الألمانية للتعاون الفني** المساعدة الفنية والدعم الإداري إجمالاً. وتعطى الحكومة أولوية للمشروع واستراتيجيته كما هو واضح من التزامها الكبير وغير العادي بتوفير الموارد ، وقد تم القيام بكل الجهود اللازمة للتأكد من أن تعيين الموظفين والموارد الأخرى المخصصة للمشروع تتوافق مع الحاجة.

٢٩- وستتم إدارة عملية التنفيذ على مستوى المقاطعة من خلال وحدة دعم المشروع على مستوى المقاطعات. وتتكون هذه من موظفي وزارة التنمية المحلية و**الوكالة الألمانية للتعاون الفني**، بمن في ذلك المهندسين، والفنيين الذين يعملون في المواقع (المشرفين)، والعمال الاجتماعيين والمحفزين المعينين محلياً.

٣٠- وهناك شركاء آخرون لهم أهميتهم الحاسمة في نجاح المشروع. وتوفر لجان التنمية القروية النقدية للعمال وتقوم بصيانة البنية الأساسية العامة على مستوى القرى. وقدمت لجان التنمية على مستوى المقاطعات تعهداً مماثلاً بالنسبة للبنية التحتية في المقاطعات كما ستقدم الدعم فيما يتعلق بتخطيط المشاريع والإشراف عليها بمساعدة فنيين يقيمون في الأقاليم نفسها. وتساهم لجان المستعملين بالعمل الطوعي في المشاريع التي تعود بالفائدة على الأسر فرادى. وتتولى لجان المستعملين مسئوليات هامة على مستوى المواقع فيما يتعلق بإدارة المشاريع (بما في ذلك توزيع الأجور وحفظ السجلات) ونقل الأغذية. وأخيراً، تم التعاقد مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وشركات الاستشارات الوطنية لدعم مجموعات المستعملين ولجان التنمية على مستوى المناطق فيما يتعلق بالتنظيم، والتدريب والخدمات الفنية.

٣١- ويقوم شركاء المشروع في مناطق المستفيدين بتحديد أصول مادية "ابتكارية" لكي تنشأ أو تتطور. "والأصول الارتكازية" هي بنيات أساسية مجتمعية مثل الطرق أو أنظمة التحكم في الأنهار تنشأ بمحاذاتها أنشطة إنتاجية مختلفة يوفر لها الدعم. وسيكون "المرتكز" في المقاطعات الهضبية والجبلية طريق يعرف (بالأخضر) يتسم بتأثير منخفض على المستوى البيئي. وفى مقاطعات "تراى" سيكون "المرتكز" نظام لبنية أساسية يستخدم للتحكم ويقوم على مفهوم النهر الأخضر، وتوفر الدعم له وزارة الموارد المائية في حين تقوم وزارة الغابات وصيانة التربة بدور مماثل في

أعلى النهر. وتصبح هذه الأصول مركز اهتمام فيما يتعلق بالتزام لجان التنمية على مستوى المقاطعات وهو التزام يتمثل في مساهماتها لصندوق التشغيل والصيانة. وتتطلب تكنولوجيا الهندسة الخضراء المستخدمة في مثل هذه الطرق ونظم التحكم في الأنهار ثلاثة أعوام لكي تكتمل. وهكذا ينتهي العمل في المشروعات التي يشرع في تنفيذها في العام الجاري ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٠ خلال فترة التوسع ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٢.

٣٢- وستحدد المبادرات الصغيرة المتعلقة بالأمن الغذائي ذات الصلة بالمستفيدين أنفسهم وتدعم بمحاذاة هذه الأصول الارتكازية. وستمكن هذه المبادرات الصغيرة الأسر التي تعتمد على موارد طبيعية متدهورة فيما يتعلق بأمنها الغذائي من التحول إلى طرق مستدامة أكثر لكسب العيش.

٣٣- وسيدعم **البرنامج** الأسر لمدة ثلاثة أعوام (دخل المشروع العام الأول لهذه الدورة في مرحلتها الجارية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩). وهناك أسباب مختلفة لتحول المشروع إلى التزام يمتد إلى ثلاثة أعوام تجاه المجتمعات المحلية. أولاً، خلصت واحدة من ملاحظات مقيمي الأثر التابعين **للوكالة الألمانية للتعاون التقني** إلى الآتي: "يحتاج النهج القائم على التمايز الاجتماعي والتمايز بين الجنسين الذي يهدف إلى تغيير المواقف إلى عملية (مشاركة) أطول. "وأوصت المجموعة بأن يتبنى المشروع فترة مشاركة أطول مع مجموعات المستعملين نفسها. ثانياً، تيسر الاستمرارية التي تتيحها فترة الثلاثة أعوام الاستثمارات في التدريب وتسمح للشركاء بتطوير مبادرات صغيرة تكميلية مع مجموعة مستقرة من المستفيدين. ثالثاً ،ينظر إلى الدعم طويل الأجل الذي يوفر لمجموعات المستعملين كوسيلة لتعزيز الملكية المحلية للمشروعات وصيانة الأصول. ولقد نفذ المشروع، على أساس تجريبي، خطط العمل التي تمتد إلى ثلاثة أعوام بنجاح في عدد من المقاطعات كوسيلة للتنسيق بين الجهات الفاعلة والمشروعات الأخرى.

٣٤- وكما أشرنا من قبل، تظل المساعدات الفنية شرط ضروري لنجاح هذه الاستراتيجية. ويتمتع **البرنامج** بعلاقة مستقرة مع **الوكالة الألمانية للتعاون الفني** وهو يسعى لاستكشاف فرص الشراكة مع وكالات أخرى تمتلك الخبرة في توفير المساعدات الفنية بما في ذلك خدمات التعبئة الاجتماعية الحرجة. وسيقوم هؤلاء الشركاء بتنظيم المجتمعات المحلية وتهيئتها لبناء الأصول قبل بدء المساعدات. ويقوم الشركاء، خلال الأعوام الثلاثة من العمل المدعوم بالغذاء، بمساعدة الحكومة على كفالة النوعية الفنية للعمل المضطلع به والالتزام بمبادئ وإجراءات المشروع. وتجرى المفاوضات الآن حول قيام مثل هذه الشراكات مع وكالات مختلفة تعمل في مجال التنمية الريفية في نيبال، بما في ذلك **الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي**، و**الوكالة الهولندية للتنمية**، و**المركز الكندي للدراسات الدولية والتعاون**، و**الاتحاد اللوثري العالمي**، و**منظمة كير** (نيبال)، و**منظمة البعثات المتحدة** لنيبال.

نقل الأغذية وإدارتها

٣٥- سيستورد **البرنامج** الأغذية أو يشتريها محلياً. وسيضطلع بالمشتريات محلياً على أساس التنافس فيما يتعلق بالتكاليف. وفى حالة الندرة بالنسبة لموارد **البرنامج** النقدية، يمكن استيراد ما يصل إلى ٤٠ في المائة من إجمالي الاحتياجات السلعية إلى نيبال كمساهمات عينية. وتكفل المشتريات المحلية وحدها في المقاطعات الهضبية والجبلية تسليم الأرز في الوقت المناسب نظراً للطبيعة المعقدة للنقل في تلك المناطق.

٣٦- وسيتحمل **البرنامج** مسئولية التسليم إلى نقاط التسليم الأمامية في كل مقاطعة ويتم السداد كمكون من مكونات اتفاقيات **البرنامج** الخاصة بالإمدادات. وتتحمل الحكومة مسئولية التخزين والمناولة في نقاط التسليم الأمامية.

٣٧- وستفوض مجموعات المستخدمين من خلال المبادئ التوجيهية الراسخة للمشروع للدفع على أساس شهري. وتقوم المجموعات بالتوزيع النهائي للأرز على المشاركين على أساس قياس ما أنجز من عمل. ويحصل الرجال والنساء على أجور متساوية وفقاً لمعايير العمل الحكومية.

٣٨- ونظراً لبعد الكثير من المقاطعات الهضابية والجبلية التي تقع في الأجزاء الداخلية لنيبال، سيتطلب هذا التوسع نهجاً مبتكراً فيما يتعلق بنقل الأغذية. ويصمم **البرنامج**، على أساس تجريبي منهجاً يقوم على أنشطة العمل مقابل العتالة وذلك لاستخدامه في الأماكن التي يستحيل فيها النقل الميكانيكي وترتفع فيها تكاليف النقل التجاري على نحو باهظ. ويتبع هذا النهج في لجان التنمية القروية النائية التي تقع في المجموعة الأولى من المقاطعات التي يعمل فيها **البرنامج** ، وفى جميع لجان التنمية القروية في المجموعتين الثانية والثالثة حيث يوجه المشروع. (أنظر الخريطة في الملحق الرابع).

٣٩- وهناك سببان وراء أهمية أنشطة الغذاء مقابل العتالة بالنسبة لأهداف **البرنامج**. أولاً، سيحصل المشاركون (العتالون)، وهم عادة من أكثر الناس فقراً، أو لا يملكون أرضاً ، أو ينتمون لطائفة المنبوذين أو يشتركون في كل ذلك، على الفرصة للمشاركة بشكل واسع في مشاريع أعمال البنيات الأساسية. ويمكن هذا النهج **البرنامج** من ضمان حصول أكثر أعضاء المجتمعات المحلية المستفيدة ضعفاً على الأولوية لأنهم لا يتمتعون عادة بالأولوية فيما يتعلق بفرص الوصول إلى أصول المشروعات والمساعدات. ثانياً، هذا هو النهج الوحيد الذي يتيح التوسع في هذه المقاطعات التي تعانى من العجز الغذائي الحاد في ظل الأوضاع الحالية للنقل والتكاليف. ويتطلب استخدام المعونة الغذائية في المناطق التي يستهدفها **البرنامج**، والتي يشكل فيها استهلاك الأغذية مشكلة كبرى، مثل هذا النهج المبتكر.

٤٠- ويقدر حجم الأغذية المطلوبة لأنشطة الغذاء، مقابل العتالة، بـ ٣٨٠ ٦ طناً أو ١٧ في المائة من الاحتياجات الإجمالية من الأرز للعام ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٢. وستقل الحاجة للغذاء مقابل العتالة مع تحسن فرص الوصول إلى هذه المناطق الريفية خلال الأعوام الثلاثة القادمة نتيجة لأعمال الحكومة والمشروع.

٤١- وتقع مسؤولية نقل الأغذية على عاتق مجموعات المستعملين أنفسهم. وسيستخدم جزء من ميزانيات المشروع فرادى في تعويض المستفيدين عن حملهم للغذاء إلى مواقع العمل. ولكن نظراً لأن الأغذية تستخدم لدعم تكاليف النقل فقط وليس تكاليف التخزين والمناولة، سيطلب من الحكومة المساهمة بنصيبها في النقل البرى والتخزين والمناولة بالنسبة لإجمالي الرسم الطني على أساس وجوب السداد.

الترتيبات المؤسسية

٤٢- تركز الخطة الخمسية التاسعة للحكومة بشكل أساسي على تخفيف الفقر. ويسند التوسع في مشروع أعمال البنيات الأساسية سياسة الحكومة للاستثمار على نحو أكبر في مقاطعات القطر الغربية البعيدة حيث تتعاظم معدلات الفقر. ويدعم ويكمل المشروع أيضاً الخطة الزراعية المنظورية للحكومة والتي تتعلق توصياتها الرئيسية بتحسين فرص الوصول من المزارع إلى الأسواق، والاستثمار، خاصة في المحاصيل النقدية ، كاستراتيجية غير مباشرة لتعزيز الأمن الغذائي مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي تتمتع بإمكانيات كامنة عالية مثل "ترای". ويهدف المشروع لدعم كل واحد من هذه المكونات الرئيسية للخطة الزراعية المنظورية من خلال تركيزه على فرص الوصول للريف، والدعم للمشاريع الصغيرة، واستثماراتها المستمرة في "ترای" من خلال جهود تخفيف آثار الفيضانات.

٤٣- وتمثل القدرات المؤسسية المعززة على مستوى المقاطعات والمستوى المحلى عاملاً حاسماً في نجاح المشروع، ويتوافق **البرنامج** تماماً مع جهود الحكومة في هذا المجال. وفى الواقع ، تنظر الحكومة إلى المشروع بوصفه مثالاً يحتذى للتخطيط اللامركزى والتنفيذ. ويوفر المشروع الموارد لصياغة عمليات التخطيط على مستوى المقاطعات (بدعم من **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ومن **وكالة التنمية الهولندية** بالنسبة لمقاطعات المجموعة الثالثة).

٤٤- ويكمل المشروع جهود الجهات المانحة الأخرى في قطاع البنيات الأساسية في المجتمعات الريفية. ولقد حددت المصارف الإنمائية متعددة الأطراف والجهات الثنائية المانحة مثل **الدائرة البريطانية للتنمية الدولية**، و**الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي** انعدام فرص الوصول الريفية كواحد من العوائق الأساسية للتنمية في نيبال.

٤٥- وتقوم رؤية **البرنامج**/نيبال على الأجل الطويل على تركيز جميع الجهود وتطابقها تدريجياً في المناطق نفسها مما يقود إلى خلق التعاون بين قطاع البنية الأساسية الريفي وأنشطة التغذية التكميلية الأخرى التي تدعمها بما في ذلك مشروع التغذية في المدارس الابتدائية. وستمثل السياسة العامة للبرنامج في هذا المجال مساهمات **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية** الخاص بنيبال الذي ستتم خلال عام ٢٠٠٠. ويعكس التحليل السابق للمشكلة ما جاء في التقرير الموحد للقطر الخاص بنيبال.

الإنهاء التدريجي

٤٦- يخطط مشروع أعمال البنية الأساسية للمجتمعات المحلية الريفية للإنهاء التدريجي في ما يصل لعشر مقاطعات خلال فترة التوسع هذه (أنظر الخريطة في الملحق الرابع) وسيتم الإنهاء التدريجي للمعونة الغذائية في المقاطعات، أو في مناطق داخله، في الوقت الذي تطور فيه المجتمعات المحلية المستفيدة قدراتها لتوفير ما تحتاجه لأمنها الغذائي أما من خلال الإنتاج المعزز أو من خلال دخول أعلى تتيح لها شراء الأغذية. وتظل إمكانية تحقيق القدرات المعززة في وسط المقاطعات الهضبية والجبلية ضعيفة للغاية نسبة لبعد المسافة. وإلى أن تتطور شبكات النقل، سيظل توزيع الأغذية على أسس تجارية بطئ وقد تكون هناك حاجة لاستمرار المعونات الغذائية التي يقدمها **البرنامج** لمدة أطول.

المستفيدون والفوائد

٤٧- وإذا أخذنا بعين الاعتبار معدل الأجور البالغ ٤ كيلوغرامات من الأرز وما يصل إلى ٧٠ يوم عمل في المتوسط للعامل في الموسم التي يولدها المشروع، سيحصل ما يصل إلى ٤٢٩ ٧١ مشاركا على الأغذية. وسيكون ٣٠ في المائة من هؤلاء على أقل تقدير نساء. وإذا افترضنا أن متوسط حجم الأسرة يصل إلى ٦,٣ من الأشخاص في نيبال، سيستفيد ما يصل إلى ٠٠٠ ٤٥٣ شخص من المشروع ، وسيحصل ٠٠٠ ٣٣ من هؤلاء المشاركين الذين يعيشون في المناطق النائية على ٤٨ يوماً في المتوسط من العمالة الإضافية من خلال المشروع التجريبي للغذاء مقابل العتالة.

تحديد المستفيدين

٤٨- يستخدم **البرنامج** في المشروع نيبال نهجاً يتكون من ثلاث مراحل لتحديد المستفيدين :

المرحلة الأولي: اختيار المقاطعات . ولقد وضعت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها مؤشرات مركبة للأمن الغذائي (التوافر، وفرص الحصول، والاستهلاك)، ووضع النساء، وعدم القدرة للتصدى للكوارث الطبيعية، والهبات المتمثلة في الموارد الطبيعية. واعتماداً على ذلك، تم اختيار خمس مجموعات على مستوى المقاطعات:

المجموعة ١	المجموعة ٢	المجموعة ٣	المجموعة ٤	المجموعة ٥
مناطق الهضاب	الجبال النائية	المناطق الجبلية	مناطق الهضاب	الهضاب وتيراى
استمرار وتكثيف	توسع	توسع	شركاء جدد	شركاء جدد
ديلهورا **	باجهانق *	هوملا *	كافرى	ماكونبور
بيتادى **	باحورا *	جموله *	سندوبالشوك	اودايابهور
دوتى **	كاليكوت *	موقو *	دولاكا	دانوشا
اشهام *	جاجاركوت *	دوليا *	رامشكاب	سراها
دارشولا *				سبتارى
داليخ **				

* مناطق نائية . تطبق أنشطة الغذاء مقابل العتالة في كل مناطق العمل .

** الغذاء مقابل العتالة مطلوب فقط لأكثر مواقع المشروع عزلة .

المرحلة الثانية: تحديد المستفيدين في المقاطعات الفرعية. هناك تفاوت كبير في معدلات الفقر والحرمان داخل المقاطعات. وتعتبر الهبات من الموارد الطبيعية (التربة، والأمطار، والماء، والغابات والنباتات والمناخات الصغيرة والمنظر، والمدرج، والمنحدر الخ.) حاسمة بالنسبة للأمن الغذائي. ويشكل توافر فرص الوصول إلى الأسواق أحد الاعتبارات الهامة كما هو الحال بالنسبة لوجود شركاء محتملين يمكن **للبرنامج** العمل معهم. وسيتيح تحليل هذه العوامل **للبرنامج** توجيه خدماته بدقة أكثر صوب السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي داخل المجموعات الخمس للمقاطعات التي وقع عليها الاختيار.

المرحلة ٣: تحديد المستفيدين. عندما يتم اختيار لجان التنمية القروية ويشرع أحد الشركاء في القيام بالتعبئة الاجتماعية، يعرف المستفيدون المحتملون بالمبادئ التوجيهية للمشروع وتقدم لهم يد المساعدة من خلال عملية تقييم تبدأ من القاعدة لتحديد الأصول الإنتاجية المحتملة والمشاركين في المشروع. وقامت **الوكالة الألمانية للتعاون الفني** بوضع منهج واضح لهذه العملية خلال المرحلة الأولى لمشروع أعمال البنيات الأساسية. ويتبع تدريب واسع على الإدارة والمهارات مرحلة تكوين المجموعات بغية خلق عملية لاتخاذ القرار تتسم بالاستدامة والقدرة على حل المشاكل.

الآثار المتوقعة للمشروع على المستفيدين

٤٩- وضعت عدة أهداف تستند إلى التزامات **البرنامج** تجاه النساء لزيادة مشاركتهن في المشروع. والأهداف هي:

(أ) يكون ٣٠ في المائة على الأقل من المشاركين بشكل مباشر في المشروع من النساء؛

(ب) تتطلب المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ إنشاء مشروع واحد على الأقل للنساء فقط في كل واحدة من المناطق المدعومة، وتتيح المجال لمشاريع إضافية قاصرة على النساء يتم دعمها في لجان التنمية القروية التي تحصل على المساعدات؛

(ج) يكون ٥٠ في المائة من أعضاء مجموعات المستخدمين من النساء؛

(د) تكون ٥٠ في المائة على الأقل من فرص التدريب متاحة للنساء؛

(ه) يعين خبير في قضايا تمايز الجنسين في كل منطقة، وتشارك نساء محفزات يوظفن محليا في كل مشروع؛

٥٠- ويتمثل أحد الدروس المستفادة في المرحلة الأولى من المشروع في الحاجة إلى "عدد مقدَّر "من النساء لكيما يصبح لهن صوت مسموع في عملية اتخاذ القرار. وهكذا سيزداد تمثيل النساء في اختيار المشاريع والتخطيط لها، وأيضاً في مجموعات المستخدمين نفسها.

٥١- ويتوقع، مع هذا المستوى الأعلى من المشاركة، أن تتحكم النساء أكثر في القرارات التي تأثر عليهن مباشرة. كما يتوقع أن تعزز مشاركة النساء في الهياكل التي يدعمها المشروع مثل مجموعات المستعملين ثقة النساء بأنفسهن ومشاركتهن النشطة في مؤسسات المجتمع المدني الأخرى مثل المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات القائمة على المشاركة المجتمعية أو لجان التنمية القروية. ومن المرجح أن يتعزز تأثير النساء في عملية اتخاذ القرار العائلي والتحكم في الموارد على مستوى الأسرة نتيجة لتزايد دورهن النشط في المجتمعات المحلية. ويتوقع أن يقود تضمين قضايا الجنسين بوصفها قضايا متداخلة في كل تدريب ودورة تعريفية إلى تعزيز فهم دور النساء والرجال في المجتمعات الريفية وفى تغيير الموقف تجاه تمكين النساء ليصبح أكثر إيجابية.

٥٢- وستجني النساء الفوائد أيضاً من بناء الأصول كما ستخفف الطرق والممرات المحسنة في المجتمعات المحلية من عبء العمل على النساء نظراً لأن النساء يقمن بالدور الرئيسي في جمع الحطب والوقود وحمل ماء الشرب في نيبال، وسيكون من الأسهل بالنسبة للفتيات الالتحاق بالمدارس وللنساء البحث عن العناية الطبية. وينبغى أن ترفع مشاريع الأمن الغذائي الصغيرة ــ مثل زراعة الخضر، والزراعة الحراجية وتربية الأسماك، أو إنتاج المحاصيل النقدية ــ التي تقام في منازل الأسر بتشجيع من المشروع دخول الأسر عموماً وتوفر للنساء، اللائى يضطلعن عادة بمثل هذه الأنشطة، قاعدة أوسع من الموارد يمكنهن الأخذ منها.

مساندة المشروع

النقل البرى والتخزين والمناولة

٥٣- أجرى استعراض للنقل البرى والتخزين والمناولة في منتصف عام ١٩٩٩ مما أدى إلى الكثير من الترشيد في تكاليف النقل وإدارة الأغذية. وأعيد النظر في عدد نقاط التسليم الأمامية مما قلل كثيراً من تكاليف النقل. وقد أدت إعادة شحن الأغذية ونقلها إلى ما بعد نقاط التسليم الأمامية إلى المزيد من الانخفاض في تكاليف النقل البرى والتخزين والمناولة نتيجة لمفهوم الغذاء مقابل العتالة. وستوفر مجموعات المستعملين خدمات العتالة بنسب تقل عن النسب التجارية مما يشير إلى قدر لا يستهان به من اقتسام التكاليف (مساهمة عينية تبلغ حوالي ٥٤٠ ٨٢١ دولاراً).

٥٤- وتقدر التكاليف الإجمالية للنقل الداخلي والتخزين والمناولة (سيتم اقتسامها بالتساوي بين **البرنامج** والحكومة) بـ ٦٠ دولاراً للطن، وتقدر تكاليف النقل البرى (يتحمل **البرنامج** التكاليف بنسبة ١٠٠ في المائة) بـ ١٤ دولاراً للطن. وهكذا تصل التكاليف الإجمالية التي يتحملها **البرنامج** إلى ٤٤ دولاراً للطن.

البنود غير الغذائية

٥٥- ويتوافق عدد الموظفين، ومستويات الشراكة، والموارد الأخرى المتوقعة من كل واحد من شركاء المشروع المنفذين مع قدراتهم، علماً بأن هناك اقتراح بتوظيف عدد من تكاليف التشغيل المباشرة لدعم أنشطة المستفيدين، والسلطات المحلية المنتخبة (لجان التنمية على مستوى المقاطعات ولجان التنمية القروية)، ووكالات المساعدات الفنية الأخرى.

٥٦- **خدمات الدعم الفني**. ولا يمكن بأي حال من الأحوال المغالاة في التأكيد على أهمية العامل الحاسم في النجاح المتمثل في الدعم الفني المناسب. ولقد ظلت **الوكالة الألمانية للتعاون الفني**، تلعب الدور الرئيسي في توفير المساعدات الفنية للمشروع. ويتوقع أن يتواصل دعمها في ١٥ منطقة بالمستويات نفسها من الموارد. وستكون هناك حاجة للمزيد من المساعدات الفنية لمقاطعات جديدة. واعتمد مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار في الميزانية لتمكين **البرنامج** من اقتسام التكاليف مع شركاء جدد.

٥٧- **التدريب**. يشكل التدريب مكوناً أساسياً في المساعدات الفنية. ويحتاج موظفو الحكومات المحلية في وحدات دعم المشروع في المقاطعات للدعم في مجال التدريب حتى يتمكنوا من تقييم وتنفيذ وإدارة هذه الأصول الإنتاجية ذات التكلفة المنخفضة والمناسبة بيئياً على نحو سليم. وتظل معرفة موظفي الحكومة المحليين محدودة فيما يتعلق بقضايا تمايز الجنسين، والتعبئة الاجتماعية، ومناهج التخطيط، والتنفيذ القائم على العمل، والإدارة. ودرب ٥٠٠ موظف نيبالي في المرحلة الأولى من المشروع بهذه الطريقة على أساس اقتسام التكاليف مع **الوكالة الألمانية للتعاون الفني**. ويتوقع أن يتواصل هذا المستوى من الدعم.

٥٨- **المعدات**: وتحتاج وحدات دعم المشروع في المقاطعات إلى معدات مكتبية أساسية ، ومواد للإرشاد، وأدوات عمل كي تتمكن من توفير التيسير المناسب لمجموعات المستعملين. وستمكن الدراجات النارية الشركاء في "ترای" والمقاطعات الهضبية التي يمكن الوصول إليها من الإشراف على الأنشطة ورصدها على نحو أكثر كفاءة.

الرصد والتقييم

٥٩- وسيستخدم نظام الرصد المعمول به حالياً في المشروع في هذا التوسع. وتتم إدارة المعلومات حاسوبياً كما تقوم على نهج منطقي إطاري . وأهم شئ بالنسبة للمشروع هو النتائج والفوائد الإيجابية على الأجل القصير والأجل الطويل التي يحققها السكان المستفيدون فيما يتعلق بأمنهم الغذائي وتعزيز قدراتهم في مجال العون الذاتي. ووضعت مؤشرات دقيقة لكل تأثير منشود .

٦٠- وتتكون مصادر المعلومات الرئيسية لرصد المشروع وتقييمه من الآتي:

(أ) التقارير والنتائج التي يوفرها نظام رصد المشروع بشكل روتيني؛

(ب) عمليات التقييم الذاتي التي تضطلع بها مجموعات المستفيدين وشركاء المشروع أنفسهم. ويعتبر "منشط اقتسام التجارب القائم على المشاركة" السنوي واحد من أكثر هذه العمليات ابتكاراً إذ يشجع على الإخصاب المتبادل للأفكار وسط المشاركين الذين يأتون من مقاطعات مختلفة ويؤدى إلى جمع طائفة عريضة من البيانات النوعية؛

(ج) ملاحظات واستنتاجات يقدمها مقيمون مستقلون من الخارج يستخدمون دراسات الحالة لرصد تأثير المشروع على الأجل الطويل؛

(د) نهج "المراجعة العامة" الذي يتم تقليده كثيراً ويجمع كل أعضاء المجتمع المحلي لاستعراض مصروفات المشروع وميزانياته؛

جدوى ودعم المشروع

الجدوى الفنية

٦١- مشروع أعمال البنية الريفية مشروع مستمر أثبت جدارته وتستعرض مكوناته الفنية بانتظام من قبل **البرنامج**، و**الوكالة الألمانية للتعاون الفني**، والحكومة.

٦٢- ولقد أثبتت دراسات عدة في الآونة الأخيرة الجدوى الفنية للمشروع على مستوى التنفيذ. وهذه تشمل تقييم منتصف المدة المشترك في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧ وتقييم التأثير متعدد القطاعات الذي قامت به **الوكالة الألمانية للتعاون الفني** في يونيو/حزيران ١٩٩٩ الذي تم تمويل خبراءها بواسطة صندوق العمل لقضايا الجنسين التابع **للبرنامج**.

٦٣- وقد قيمت دراسة الطرق الخضراء ، التي مولتها **الوكالة الألمانية للتعاون الفني** و**الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي**، واضطلع بها في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ ، هذه التقنية على نحو إيجابي. ولقد تبنت عدة جهات مانحة أخرى بما في ذلك **الوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي**، و**الدائرة والبريطانية للتنمية الدولية**، و**بنك آسيا للتنمية**، و**البنك الدولي** نهج الطريق الأخضر لبناء الطرق الجبلية ذات الكثافة المتدنية.

٦٤- وتتوافق جهود التخفيف من آثار الفيضانات في أقاليم "تيراى" أيضاً مع إطار فني كائن. ويتوقع المشروع أن تقوم وزارة الموارد المائية بتوفير المساعدات الفنية على مستوى تصميم الأنظمة.

٦٥- وسيتم استثمار ٢٠ في المائة من الموارد في مبادرات تجريبية صغيرة تهدف إلى تعزيز أثر الأمن الغذائي. و**للبرنامج** تجربة مع بعض هذه المبادرات مثل برك تربية الأسماك والمزارع الحراجية. وسينظر في أنواع أخرى من المبادرات الصغيرة على أساس تجريبي ولكن فقط في حالة قيام شريك كفء بتوفير المساعدات الفنية وخدمات دعم التعبئة المجتمعية.

الجدوى الاقتصادية

٦٦- ولقد اشتمل تقييم أثر المشروع (يونيو/حزيران ١٩٩٩) أيضاً على تقييم لجدواه الاقتصادية. ونظر إلى كل نوع من أنواع المشاريع على انفراد وخلصت الدراسة إلى أن المشاريع الزراعية ذات النطاق الضيق تظهر أعلى معدل من العائد الاقتصادي الداخلي في الوقت الذي تظهر فيه برك تربية الأسماك نسبة أقل نظراً لمحدودية المساعدات الفنية فيما يتعلق بتربية المائيات والمستويات المنخفضة من المدخلات التي تستثمرها المجموعات في إدارة البرك. وقد اقترحت ترتيبات مع **إدارة الأسماك** للتغلب على هذه العوائق.

٦٧- وفيما يتعلق بالطرق والممرات الريفية، خلص تقييم الأثر إلى أن البنيات التحتية التي اكتملت "قد بدأت توفر بالفعل فوائد لعدد أكبر من الناس".

٦٨- وسيعهد بمسؤولية صيانة الأصول مثل الطرق، والممرات، أو السدود للجان التنمية القروية ولجان التنمية على مستوى المقاطعات. أما فيما يتعلق بمسئولية كل مستوى ، فهذا سيعتمد على عدة عوامل بما في ذلك نطاق الأصول فرادى وما إذا كانت ستتجاور الحدود بين قرية وأخرى. وسيقوم المستعملون أنفسهم بالخدمة كقوة عاملة في مشاريع الصيانة هذه.

٦٩- وستولد الموارد المطلوبة للصيانة المتكررة بطرق مختلفة وهي:

(أ) جباية رسوم من المستخدمين للطرق الخضراء أو مكوس من المركبات التي تستخدمها؛

(ب) تعبر لجان تنمية الأقاليم عن التزامها للمشروع، قبل الشروع في التشييد، بايداعها لمساهمة في الحساب الخاص بصندوق للصيانة؛

(ج) ستكون الأصول الرئيسية التي يشيدها المشروع جزءاً من خطة إنمائية رئيسية للإقليم. وتخصص الحكومة المركزية منحة مالية للجان التنمية على مستوى المقاطعات، ويستخدم جزء من هذه المنحة لصيانة الأصول المادية القائمة؛

٧٠- وستقع مسؤولية صيانة الأصول التي تعود بالفائدة على أفراد أو مجموعة من المستعملين محددة بوضوح على عاتقهم. وينبغي على فرادى الأسر التي تجني الفائدة على نحو مباشر من أحد الأصول الالتزام بتوفير ٢٠ في المائة من تكاليف العمالة كمساهمة عينية كما ينبغي أن تضع خطة للتشغيل والصيانة. وتشير التجارب حتى الآن إلى أن الشعور القوى بالملكية فيما يتعلق بعمليات المشروع من جانب لجان التنمية على مستوى المقاطعات ومجموعات المستعملين يقود إلى قبول المسئولية تجاه صيانة الأصول التي تقام.

الجدوى الاجتماعية

٧١- تعزز جهود ترقية العون الذاتي والمهارات المحلية من خلال دعم التعبئة المجتمعية وبناء القدرات على المستوى المحلي.

٧٢- وتساهم استراتيجية المشروع لخلق فقارات البنيات الأساسية أيضاً في الجدوى الاجتماعية له. وفى حين تعود الطرق أو أنظمة التحكم في الفيضانات بالفائدة على المجتمعات المحلية بأكملها ، يظل الفقراء الجوعى على رأس المستفيدين من المبادرات الصغيرة. وقد أكد تقييم الأثر ذلك. وفى حالة الطرق ، خلصت الدراسة إلى أن الأشخاص الذين يتمتعون بوضع اقتصادي أفضل من غيرهم استفادوا من التحسن من فرص تسويق فوائضهم ومن الارتفاع المستمر في قيمة الأرض. ولكن جنى الفقراء فوائد هامة تمثلت في أسعار أقل، أو أكثر استقراراً، للأغذية وفى فوص عمل غير مباشرة من خلال النمو الاقتصادي إجمالاً. ويقود الجمع بين استراتيجية الأصول الفقارية والمبادرات الصغيرة الموجهة للفقراء إلى تعزيز الجدوى الاجتماعية للتدخل.

٧٣- وبعد تقييمها لأثر المشروع من منظور تمايز الجنسين، خلصت دراسة الأثر إلى أن المشروع " قد بدأ في المساهمة بشكل إيجابي في تعزيز مشاركة النساء المتمثلة في حصولهن على فرص للعمل ومشاركتهن في أجهزة اتخاذ القرار مثل لجان المستعملين".

الاعتبارات البيئية

٧٤- يتفشى انجراف التربة وانهيال الأراضي في نيبال نسبة للطبيعة الهشة للبيئة الجبلية، وهطول الأمطار الموسمية بغزارة. وإذا لم تطبق التكنولوجيا والتدابير الاحترازية التي تحول دون ذلك، ستحدث مشكلات في مرحلة لاحقة يصعب التحكم فيها وتصبح تكاليف التصدى لها أكبر بكثير. ووفقاً لهذا المنظور، تم تطوير النهج البيئية الخضراء لإقامة البنية الأساسية الجبلية في الريف.

٧٥- ومن الممكن أيضاً أن يكون لهياكل تخفيف آثار الفيضانات نتائج بيئية خطيرة. ولتفادى مثل هذه النتائج، سيتم تبني نهج متكامل للتخطيط في مقاطعات "تراى" التي يعمل فيها المشروع . ويتم تبني تدابير إدارة مستجمعات المياه وحفظ التربة في الهضاب السفحية وذلك باستخدام سدود التحكم في الفيضانات والأعمدة التي تقام في المناطق التي تصل فيها الأنهار إلى السهول. وسيطلب التوجيه الفني من وزارة الموارد المائية، ووزارة الغابات وحفظ التربة ومشروع شوريا الحراجي التابع **للوكالة الألمانية للتعاون التقني**.

المخاطر

٧٦- هناك ثلاثة مخاطر كبيرة تهدد بعرقلة أنشطة المشروع، ولكن إمكانية حدوثها منخفضة إلى متوسطة ويمكن تخفيف آثارها.

الكوارث الطبيعية . تعتبر نيبال نشطة جداً من الناحية الزلازلية. ومن المحتمل أن يتسبب زلزال كبير في أضرار بالغة للبنية التحتية مثل الطرق وهياكل الري صغيرة النطاق. وتمثل الفيضانات وانجراف التربة الناتج عنها خطراً كبيراً. ولكن الهندسة الخضراء التي يروج لها المشروع ستقلل من هذه المخاطر إذا ما تم إيلاء الاهتمام لتدابير تثبيت المنحدرات واختيار طرق التخطيط بعناية.

المشكلات الأمنية الداخلية. عانت عدة مقاطعات في نيبال من قلاقل تسببت فيها حركة سياسية تحولت للعنف. وقد أدى هذا خلال الأعوام الأربعة الأخيرة إلى وفاة ما يزيد على ألف شخص، وأثر على عدد من المقاطعات التي يعمل فيها المشروع. ولكن ليس من المتوقع حدوث مشكلات كثيرة نظراً للفوائد المباشرة التي يوفرها المشروع للفقراء ومن لا يملكون أرضاً.

الأهمية الحاسمة للمساعدات الفنية. وفرت **الوكالة الألمانية للتعاون الفني** المساعدات الفنية في المرحلة الأولى ويتوقع أن تتواصل هذه المساعدات ولكن ليس هناك ما يكفل استمرارها . وعلاوة على ذلك ، هناك حاجة لشركاء جدد لتكملة عمل **الوكالة الألمانية للتعاون الفني** نظراً للتوسع المرتقب في المشروع . ويتوقع هذا الدعم من شركاء جدد مثل **الوكالة الهولندية للتنمية والوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي** والوزارات الفنية . وسيضطر المشروع إلى تخفيض أنشطته إذا لم يتوافر هذا الدعم .

المثبطات والنزوح والإتكالية

٧٧- يشترى الجزء الأكبر من الأغذية التي يتوقع **البرنامج** الحصول عليها لهذا التوسع محلياً في نيبال أو في المنطقة الإقليمية. وهكذا سيكون **للبرنامج** أثر إيجابي في دعم السوق المحلية. وينبغي عدم التقيد بأية مثبطات. وفي حالة اضطرار **البرنامج** لاستيراد الأغذية، سيتم ذلك في حالة مقاطعات "ترای" فقط. ويتكامل الاقتصاد الغذائي لـ "ترای" بشكل جيد مع الهند نسبة للحدود المفتوحة بينهما. ولن يحدث اضطراب في السوق المحلية نظراً للكمية المحدودة من الأغذية المعنية.

تكاليف المشروع

٧٨- نورد تفاصيل وافية لتكاليف المشروع في الملحقين الأول والثاني . ويبلغ إجمالي التكاليف التي سيتحملها **البرنامج** ١٦,١ مليون دولار تشكل ١٠,٩ مليون دولار منها تكاليف الأغذية (بلغت تكاليف النقل الخارجي والنقل الداخلي والتخزين والمناولة ١,٦٥ مليون دولار) . وتصل التكاليف التشغيلية المباشرة الأخرى ــ التي تشتمل على المساعدات الفنية ، والتدريب، وتوفير الأدوات اليدوية، ومعدات المساحة، والأجهزة المكتبية لدعم عمليات الرصد والتقييم، والدراجات النارية التي تيسر الإشراف على المواقع بواسطة المسئولين المحليين ــ إلى ٦٤٢ ٠٠٠ دولار. وتبلغ تكاليف الدعم المباشر ٨٠٠ ٠٠٠ دولار، ويشمل هذا توفير الاحتياجات لدراسات تقدير الاحتياجات والدراسات القاعدية في المقاطعات الجديدة، وعمليات المراجعة على مستوى المقاطعات، والتقييم الخارجي، علاوة على الموارد المطلوبة للإعلام والدعوة.

٧٩- وستظل مساهمات الحكومة للمشروع كبيرة نظراً للوضع الذي يتمتع به المشروع بوصفه واحداً من ١٢ مشروعاً في قطاع التنمية المحلية التي تحظى "بأولوية خاصة". وتقدر مساهمة الحكومة بـ ٩,٣٢ مليون دولار .وتغطي الحكومة ٥٠ في المائة من تكاليف النقل والتخزين والمناولة وتكاليف الإدارة والموظفين بغية المحافظة على وحدة دعم المشروع المركزية ووحدات مماثلة في المقاطعات، ومساهمات المقاطعات لعمليات التشغيل والصيانة، ومساهمات القرى للأجور النقدية، ومساهمات لجان المستعملين المتمثلة في العمل الطوعي والنقل على المستوى المحلي.

توصية المديرة التنفيذية

٨٠- نوصي بأن يجيز **المجلس التنفيذي** هذا المشروع.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع

التكاليف التي يتحملها البرنامج	الكميات (بالطن)	متوسط سعر الطن (بالدولار)	القيمة (بالدولار)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
(أ) تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع[1]			
– الأرز	٣٧ ٥٠٠	٢٩٠	١٠ ٨٧٥ ٠٠٠
إجمالي السلع	**٣٧ ٥٠٠**		**١٠ ٨٧٥ ٠٠٠**
تكاليف الإشراف			
النقل الخارجي	١٥ ٠٠٠	٥٩	٨٨٥ ٠٠٠
النقل البري		١٤	٥٢٥ ٠٠٠
النقل الداخلي والتخزين والمناولة		٣٠	١ ١٢٥ ٠٠٠
تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة		**٤٤**	**١ ٦٥٠ ٠٠٠**
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى		١٧,١٢	٦٤٢ ٠٠٠
مجموع تكاليف التشغيل المباشرة			**١٤ ١٤٥ ٧٥٠**
(ب) تكاليف الدعم المباشر (أنظر الملحق الثاني للتفاصيل)			**٨٠٠ ٠٠٠**
(ج) تكاليف الدعم غير المباشر (٧,٨ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			**١ ١٦٥ ٧٦٩**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**١٦ ١١١ ٥١٩**

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها البرنامج، بمرور الوقت اعتماداً على مدى توافر السلع لدى البرنامج ومدى توافرها في السوق المحلية للبلد المستفيد.

الملحق الثاني

تكاليف الدعم المباشر (بالدولارات)	
الموظفون	
الموظفون الدوليون	٢٢٦ ٠٠٠
متطوعو الأمم المتحدة	٩٠ ٠٠٠
الخبراء الدوليون وموظفو عقود الخدمة الخاصة	—
الموظفون المهنيون المحليون	٣٨ ٠٠٠
العاملون المحليون والمؤقتون	١٦٢ ٠٠٠
الأجر الإضافي (بدولار الولايات المتحدة فقط)	٣ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٥١٩ ٠٠٠**
خدمات الدعم الفني	
إعداد المشروع	١٥ ٠٠٠
الخدمات الاستشارية الفنية	١٠ ٠٠٠
رصد وتقييم المشروع	٥٠ ٠٠٠
التدريب	٢٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٠٠ ٠٠٠**
السفر وبدل الإعاشة	
الأسفار الخارجية	١٠ ٠٠٠
الأسفار الداخلية	٤٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٥٠ ٠٠٠**
تكاليف المكاتب	
إيجار المباني	٦ ٠٠٠
المرافق	٦ ٠٠٠
الاتصالات	١٢ ٠٠٠
الأدوات المكتبية	٨ ٠٠٠
إصلاح وصيانة الأجهزة	٦ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٣٨ ٠٠٠**
تشغيل المركبات	
وقود المركبات والصيانة	١٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٠ ٠٠٠**
التجهيزات والمعدات	
المركبات	٣٠ ٠٠٠
تجهيزات الاتصالات	١٥ ٠٠٠
أجهزة الحاسوب	٨ ٠٠٠
الأثاثات والمعدات	٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٥٨ ٠٠٠**
أخرى	
إعلام الجمهور	١٥ ٠٠٠
متنوعات / طوارئ	١٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٥ ٠٠٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**٨٠٠ ٠٠٠**

الملحق الثالث

تحليل توزيع التكاليف المشتركة

		المجموع (بالدولار)	الحصة (نسبة مئوية)
البرنامج		**١٦ ١١١ ٥١٩**	٥٧
الحكومات والمجتمعات المحلية		**٩ ٣٢٢ ٧١٣**	٣٣
١ وزارة التنمية المحلية	٥ ٦٧٦ ٧٥٥		
٢ – لجان التنمية على مستوى المقاطعات	١٣٢ ٧٩٨		
٣ – لجان التنمية القروية	٥٤٨ ٢٤٦		
٤ – لجان المستخدمين	٢ ٩٦٤ ٩١٤		
الوكالة الألمانية للتعاون الفني[١]		**٢ ٠٠٠ ٠٠٠**	٧
مساعدات فنية أخرى [٢]		**٧٤٩ ٦٦٧**	٣
	المجموع	**٢٨ ١٨٣ ٨٩٩**	

الحكومات والمجتمعات المحلية	**مواد البناء والعمل الطوعي**	**تكاليف الإدارة وتعيين الموظفين أو تكاليف العاملين**	**تكاليف النقل والتخزين والمناولة**	**النقل المحلي**	**المجموع بدولارات الولايات المتحدة**
وزارة التنمية المحلية	٣ ٧٩١ ٥٢١	٧٦٠ ٢٣٤	١ ١٢٥ ٠٠٠		٥ ٦٧٦ ٧٥٥
لجان التنمية على مستوى المقاطعات		١٣٢ ٧٩٨			١٣٢ ٧٩٨
لجان التنمية القروية [٤]		٥٤٨ ٢٤٦			٥٤٨ ٢٤٦
لجان المستعملين [٥]	٢ ١٥٢ ٣٧٤			٨١٢ ٥٤٠	٢ ٩٦٤ ٩١٤
					٩ ٣٢٢ ٧١٣

(١) يمول مشروع البنيات الأساسية للمجتمعات الريفية التابع للوكالة الألمانية للتعاون التقني حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ ، وسيعد تقرير للمشروع في أوائل عام ٢٠٠٠ .

(٢) تمت مناقشات متقدمة مع مشروع إنشاء الطرق على مستوى المقاطعات ، ووزارة الموارد المالية لتوفير المساعدات الفنية في المقاطعات التي ستنتهي فيها الوكالة الألمانية للتعاون الفني العمل تدريجياً . وعلاوة على ذلك ، عبرت عدة منظمات غير حكومية دولية عن اهتمامها بالمشروع بما في ذلك منظمة كير ــ نيبال والاتحاد العالمي اللوثري، والمركز الكندي للدراسات الدولية . وخصصت ميزانية محدودة لدعم المساعدات الفنية من هذا النوع .

(٣) ستساهم لجان تنمية المقاطعات بموارد نقدية لدعم تكاليف التشغيل والصيانة ، بالإضافة إلى حوافز إضافية مطلوبة لجذب الموظفين الفنيين .

(٤) وتدعم لجان التنمية القروية إضافة نقدية لأجور العمال تحصل اللجان على المال اللازم لها من منح العون الذاتي القروية (وتحصل كل لجنة من لجان التنمية القروية على ٥٠٠ روبية نيبالية في العام من الحكومة المركزية) .

(٥) تستقطع ٢٠ في المائة من المساهمة بالعمالة لصالح المشاريع الإنتاجية التي تعود بالفائدة على الأسر فرادى . وعلاوة على ذلك ، ستساهم لجان المستعملين التي تشارك في مبادرة الغذاء مقابل العمالة التجريبية في هذه التكاليف بالعمل الطوعي .

أعمال البنية الأساسية في المجتمعات المحلية الريفية - المشروع الإنمائي نيبال 5572) التوسع الأول(

خطة الإنهاء التدريجي/الإدخال التدريجي

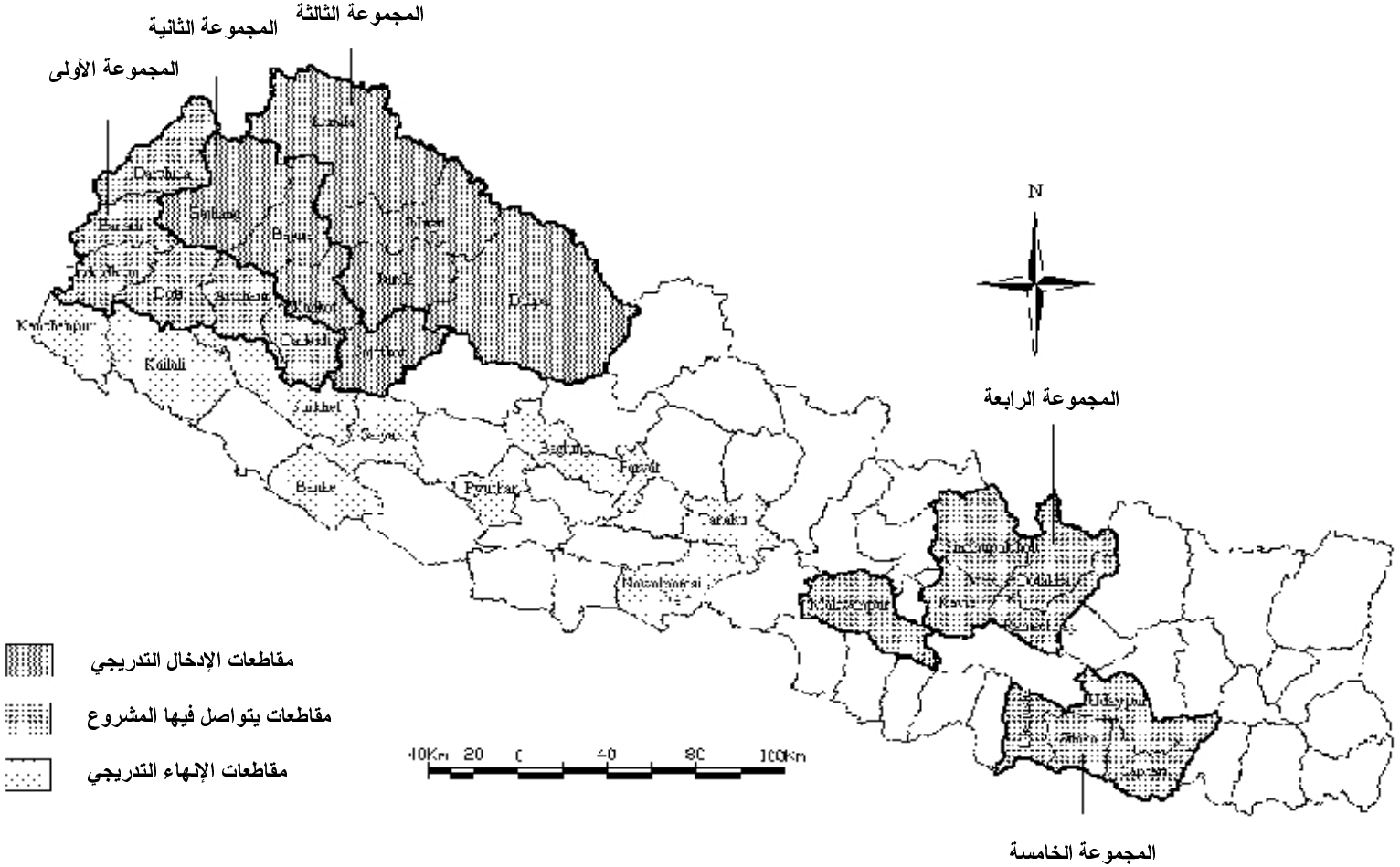

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.